الحكومة تمنح رخصة تعدين ثالثة في وادي الصفصاف لشركة مملوكة لرجل أعمال من خارج المنطقة

(محلّيون/أمنون م. الحلبي)

بدأت، صباح أمس الثلاثاء، أعمال الحفر التجريبي في منطقة وادي الصفصاف، على بعد نحو ٤٢ كيلومترا جنوب مدينة عين الدفلى، بعد أن منحت وزارة الطاقة والثروة المعدنية رخصة تعدين ثالثة لشركة «نجمة الصحراء للتعدين المحدودة» لاستخراج الذهب والفضة. وتأتي الرخصة بعد أشهر من الجدل حول منح رخصتين سابقتين لشركتين مرتبطتين بمستثمر واحد، ما دفع نقابة عمال المناجم في المنطقة إلى رفع كتاب رسمي إلى الوزارة تطالب بوقف الإجراءات لحين مراجعة الملف.

وقال المدير العام للشركة، السيد رامي بن عطية الكرمي، في مؤتمر صحفي عقده في مقر الشركة بالقرب من بلدة تل الرمان، إن الشركة استثمرت ٣ ملايين دينار في الدراسات الأولية وتوظف حاليا ٦٠ عاملا، بينهم ١٤ من سكان المنطقة. وأضاف أن الخطة تقضي بحفر ٢٠ بئرا استكشافية خلال ثلاثة أشهر، وأن الإنتاج المتوقع يبلغ ١٢ ألف طن من الخام سنويا إذا أظهرت النتائج جدوى اقتصادية. وأكد أن الشركة ستلتزم بتركيب مصفاة صغيرة للحد من استخدام الزئبق، وأن تقرير الأثر البيئي سيعرض للنقاش العلني قبل بدء الإنتاج.

في المقابل، حذر عضو نقابة عمال المناجم، السيد فراس الحلبي، من أن المنطقة تفتقر إلى مصدر دائم للمياه، وأن الآبار القريبة تغذي قرى وادي الصفصاف الثلاث. وقال إن النقابة تطالب بدراسة هيدرولوجية مستقلة تجريها جامعة وادي الزيتون، وبأن تخصص الشركة صندوقا للتنمية المحلية بقيمة لا تقل عن ٥٠ ألف دينار سنويا. وأضاف أن النقابة لا ترفض المشروع من حيث المبدأ، لكنها ترى أن الرخصة منحت في وقت كان فيه مجلس الطاقة في حالة انعقاد محدود بعد تغيير ثلاثة أعضاء منه.

من جهته، قال النائب عن دائرة الصفصاف، السيد منير الشوا، إن لجنة الطاقة في المجلس ستعقد جلسة استماع علنية يوم ٩ كانون الأول لمناقشة آلية منح الرخص. وأضاف أن اللجنة تريد معرفة لماذا منحت رخصتان لشركتين تابعتين لمستثمر واحد في فترة زمنية قصيرة، وهل روعيت شروط المنافسة العلنية أم لا. وأكد أن النائب سيطلب من الوزارة نشر قائمة بجميع الطلبات المقدمة خلال السنوات الخمس الماضية، وأن أي قرار نهائي يجب أن يستند إلى تقييم مستقل لا إلى تقدير داخلي.

وردا على ذلك، أكدت الوزارة في بيان مقتضب أن الرخصة الثالثة منحت وفق الإجراءات القانونية المعمول بها، وأن الشركة مطالبة بتقديم كفالة مالية وخطة إغلاق للمواقع قبل بدء الحفر. ولم تصدر الوزارة أي تعليق على طلب النقابة بوقف الإجراءات، في حين قال مصدر في الشركة إن الكفالة المطلوبة تبلغ ٤٠٠ ألف دينار، وإن الخطة تتضمن ردم الحفر وزراعة أشجار محلية على مساحة ٣ هكتارات.

مجلس بلدية تل الرمان يقر موازنة بقيمة ٤٢ مليون دينار لعام ٢٠٢٥ وسط اعتراض ثلاثة أعضاء

(محليات/هيفاء النابلسي)

أقر مجلس بلدية تل الرمان في جلسة استثنائية عقدها مساء الثلاثاء موازنة العام المالي ٢٠٢٥ بقيمة ٤٢ مليون دينار، بأغلبية ٩ أصوات مقابل ٣ أصوات وامتناع عضو واحد عن التصويت. وتأتي الموازنة في وقت تواجه فيه البلدية عجزا متراكما في السيولة يقدر بنحو ٦ ملايين دينار، ما اضطر المجلس إلى تأجيل مشاريع الصيانة لأكثر من عام. وقال رئيس البلدية، السيد منير الشوا، إن الموازنة وضعت على أساس تحصيل ٧٥٪ من الرسوم المستحقة، وإن أي زيادة في التحصيل ستوجه إلى سداد المتأخرات قبل فتح أبواب جديدة للإنفاق.

وأوضح الشوا أن الأولوية في الموازنة ستكون لشبكة الصرف الصحي في حي الزيتون وحي المرجان، حيث تفيض المياه العادمة في الشوارع كل شتاء منذ أكثر من عقد. وأضاف أن البلدية ستطلب قرضا ميسرا بقيمة ٥ ملايين دينار من صندوق التنمية المحلية لتمويل المرحلة الأولى من المشروع، على أن تسدد القرض من رسوم الصرف المستقبلية. وأكد أن الجدول الزمني يفترض انتهاء المرحلة الأولى خلال ١٨ شهرا إذا سارت الأمور وفق الخطة المعلنة.

في المقابل، اعترض العضو السيد رامي الحلبي على بند يخصص ٣ ملايين دينار لشراء سيارات جديدة للبلدية، قائلا إن الأولوية يجب أن تكون لصيانة الآليات القديمة بدلا من شراء أخرى جديدة. وقال الحلبي إن البلدية تملك حاليا ١٤ سيارة، بينها ٦ متوقفة منذ أكثر من سنتين بسبب أعطال يمكن إصلاحها بتكلفة لا تتجاوز ٢٠ ألف دينار للواحدة، بحسب تقدير فني قدمه مكتب صيانة محلي في وقت سابق من العام الماضي.

وأجاب الشوا بأن السيارات الجديدة ضرورية لنقل العمال والمعدات إلى المناطق البعيدة، وأن الورشة الحالية لا تستطيع إصلاح معظم الأعطال لافتقارها إلى قطع الغيار والفنيين المؤهلين. وأضاف أن البلدية ستعلن عن مناقصة لشراء السيارات خلال شهر كانون الثاني، وأن العضو المعترض مدعو إلى تقديم بديل مكتوب يتضمن تكلفة الإصلاح مقارنة بالشراء. وتقرر تأجيل البند إلى جلسة ثانية تعقد يوم ٩ كانون الأول.

(متابعات/نسرين أبو الحسن)

أعلنت وزارة الصحة العامة أمس الأحد أن حملة التطعيم ضد شلل الأطفال التي انطلقت الأسبوع الماضي في محافظتي الجنوب والوسطى وصلت إلى ٤١٢ ألف طفل دون الخامسة، في أول تقييم رسمي لسير الحملة بعد ثلاثة أيام من بدئها. وقال المتحدث باسم الوزارة، السيد عمر الشلبي، إن الفرق الميدانية زارت ٦٨ ألف منزل وسجلت ٣٢ ألف رفض أو غياب، وإن الأرقام الأولية تشير إلى تغطية تقارب ٧١٪ من الفئة المستهدفة، مع تفاوت واضح بين المناطق الحضرية والريفية.

وأضاف الشلبي أن الفرق واجهت صعوبات في الوصول إلى أحياء في مدينة الزهراء وقرى وادي الصفصاف بسبب الطرق الوعرة وانعدام الإنارة ليلا، وأن الوزارة لجأت إلى تمديد ساعات العمل حتى العاشرة مساء في بعض المراكز. وأكد أن اللقاحات المستخدمة آمنة وفعالة وفق المعايير الدولية، وأن الحملة لا تسجل أي آثار جانبية خطيرة حتى الآن، داعيا الأهالي إلى عدم تصديق الشائعات المتداولة عبر الهواتف.

من جهة أخرى، أعلنت منظمة الصحة العالمية أن الحملة تلقت دعما فنيا وماليا من شركاء دوليين بقيمة ٩ ملايين دولار، وأن خبراء من المنظمة سيرافقون الفرق في جولات تفتيش ميدانية خلال الأسبوع الثاني. وقالت ممثلة المنظمة، السيدة لينا فرح، إن نجاح الحملة يعتمد على قدرة الأهالي على التمييز بين المعلومة الصحيحة والشائعة، وإن المنظمة ستنشر مواد توعوية بلغة بسيطة على الراديو والمساجد.

(محليات/سلمى الدباغ